د.إبراهيم العساف:

نمو الاقتصاد السعودي ٤٪ خلال ٢٠١٠

البنك الدولي يضع المملكة في المركز الـ١٣ عالميًا بين أفضل بيئات استثمارية خلال العام الحالي.

برعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفظه الله، عقد مؤخرًا منتدى التنافسية الدولي الرابع في العاصمة السعودية الرياض، بمشاركة العديد من الشخصيات الحكومية ورجال الأعمال، وحضور أكثر من ١٠٠ شخصية عالمية.

ناقش المنتدى الذي تنظمه الهيئة العامة للاستثمار السعودية تحت شعار «التنافسية المستدامة»، أبرز القضايا والتحديات التي تواجه الاقتصاد العالمي، فضلاً عن تسليط الضوء على التجربة السعودية في رفع مستوى التنافسية الاقتصادية، للقيام بدور فاعل في دفع عجلة النمو الاقتصادي في العالم.

توقع معالي وزير المالية د.إبراهيم العساف خلال مشاركته في المنتدى أن يتم إقرار نظام الرهن العقاري خلال الربع الأول من العام الجاري، حيث إنه في يد مجلس الوزراء ومجلس الشورى، متوقعًا حدوث نمو الاقتصاد السعودي بنسبة ٤٪ خلال عام ٢٠١٠، بعيدًا عن ارتفاع معدلات التضخم في ظل الاستقرار العالمي.

وحول الشركة العربية السعودية للاستثمار «سنابل السعودية» التي تم تأسيسها مؤخرًا ويملكها صندوق الاستثمارات العامة، أكد معاليه أن مجلس إدارة الشركة وضع بالفعل خطة عمل لها، في انتظار تحديد الفرص الاستثمارية التي ستدخل فيها الشركة، متوقعًا أن يكون الاستثمار محليًا، وفي قطاعات مختلفة حسب الفرص المتاحة، وبما يخدم الاقتصاد الوطني.

تعد المملكة من أقل الدول تأثرًا بالأزمة المالية العالمية، بسبب حزمة التحفيز التي تبنتها، وخطة التعامل مع الوضع على المدى الطويل، حيث إن المهم بالنسبة للتدفق النقدي هو ضرورة التركيز على خفض معدلات التضخم.

وأشار العساف إلى أن انعقاد المنتدى تحت عنوان «التنافسية المستدامة يأتي امتدادًا، لما حققته المنتديات السابقة من نجاحات وإنجازات، لا سيما في مجال تقويم تجربة الاقتصاد السعودي، لجذب الاستثمارات، والوصول إلى مستويات مرضية من التنافسية الدولية في ظل المتغيرات والمستجدات العلمية المتلاحقة، وتحقيق متطلبات استدامة عناصر القوة والجذب في القطاعات الاقتصادية كافة، وذلك بما ينسجم مع ظروف الاقتصاد الوطني واحتياجاته الفعلية.

وتم وضع برامج التحفيز لوجود انخفاض في الطلب، وبالتالي الطلب الحكومي، الذي يدفع الطلب الكلي، كما لا توجد أي مخاوف على الأسعار نتيجة برامج التحفيز.

وعبر معاليه عن ثقته في أن انعقاد هذا المنتدى الدولي بالمملكة يعكس وزن الاقتصاد الوطني السعودي وأهميته المتزايدة، نتيجة لما يمثله في منظومة الاقتصاد العالمي، حيث يؤكد ذلك عضوية المملكة في مجموعة العشرين ووزنها الاقتصادي الذي تتبوأه على الصعيد الدولي، فضلاً عن كون اقتصاد المملكة يمثل ما يقارب ٢٢٪ من الناتج القومي الإجمالي من الدول العربية مجتمعة، و٤٨,٥٪ من اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، بجانب الدور المحوري للمملكة في استقرار أسواق البترول، وما يتبعه من تأثير في الاقتصاد العالمي.

كما تطرق إلى الإنفاق على برنامج تطوير التعليم الذي بلغ ٢,٤ مليار دولار، وهو ما يعد إضافة إلى الإنفاق الحكومي الاستثماري على البنية التحتية والتنمية البشرية. كما تأتي في مقدمة المبادرات عند الحديث عن العلوم والتقنية والبحث العلمي إنشاء جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية، التي تعد منارة للبحث العلمي على مستوى العالم.

ونجحت المملكة في تنفيذ البرامج المشار إليها في الوقت المحدد، كما نجحت على التوازي في خفض الدين العام من ١٠٠٪ عام ٢٠٠١ إلى ١٦٪ هذا العام، وهو ما يصعب تحقيقه لدى أي دولة أخرى.

وأسهمت سياسة سعر الصرف في إعطاء الطمأنينة والثقة لقطاع الأعمال، وأثبتت جدواها لاقتصاد المملكة بشهادة صندوق النقد الدولي، وفيما يتعلق بالمستوى العام للأسعار، فقد شهدت المملكة خلال ثلاثة عقود استقرارًا كبيرًا ونسبًا منخفضة جدًا في معدلات التضخم، ما عدا فترة عام سبقت الأزمة المالية العالمية، ونسبة كبيرة من التضخم حدث نتيجة عوامل خارجية.

كما يعد توافر الطاقة، خصوصًا البترولية بأسعار مناسبة جدًا للقطاع الصناعي عنصرًا مهمًا جدًا تغفل عنه كثير من الدراسات التنافسية الدولية، ولا تعطيه الوزن المناسب، على الرغم من أهميته المستقبلية.

وبفضل حفاظها على سوق عمل مرن، أصبحت المملكة ثاني دولة في العالم في حجم تحويلات العمالة الأجنبية، ما انعكس إيجابيًا على حياة الملايين من البشر في الدول المصدرة لهذه العمالة.

وتضمن تقرير البنك الدولي عن مناخ الاستثمار لعام ٢٠١٠ تصنيف المملكة في المرتبة الـ١٣ من بين ١٨٣ دولة، تم تقييم الأنظمة والقوانين التي تحكم مناخ الاستثمار فيها، متقدمة من المركز الـ١٥ الذي حققته عام ٢٠٠٩.